

الفصل السابع

الإستراتيجية

الإستراتيجية: هي علم وفن تنمية القوى السياسية والاقتصادية والمعلوماتية والعسكرية الضرورية في السلم والحرب، واستخدامها لتحقيق أقصى دعم للسياسات من أجل زيادة النتائج المنشودة، والحد من فرص الهزيمة.

قاموس وزارة الدفاع، 2001.

إننا في حاجة لأن نفهم بوضوح إلى أين سنتجه كدولة، وما الذي نحاول عمله، وما الذي نود أن نكون عليه خلال عشرة أعوام أو خمسة وعشرين عاماً . فهذه أسئلة إستراتيجية، أسئلة عن الهدف القومي والتوجه القومي.

وتحدد أي إستراتيجية قومية كيف تختار الدول أن ترتبط بالعالم من حولها . وهناك طريقتان للنظر إلى هذا الأمر . فيمكننا أن نحدد إستراتيجيتنا، ثم نستخدم قوتنا ونفوذنا لتشكيل البيئة لتتلاءم مع إستراتيجيتنا . أو أن ننظر للبيئة نظرة واقعية فاترة، لنرى كيف يمكننا تشكيل إستراتيجيتنا لتحقيق أفضل الأهداف الممكنة داخل حدود البيئة وحدود قوتنا وتأثيرنا .

الخيار الأول يفترض مسبقاً أن بوسعنا السيطرة تماماً على البيئة . فإن كان ذلك بمقدورنا، إذن يمكننا صياغة إستراتيجيتنا وتشكيل

البيئة لتلائمها. وقد كانت الإستراتيجية القومية لألمانيا النازية تقوم على افتراض مسبق بأن قوة ألمانيا يمكن أن تسيطر على البيئة.

فإذا قررنا أننا لا نستطيع السيطرة على البيئة سيكون علينا إذاً أن نرغب في وضع طاقة هائلة وموارد ضخمة في سبيل فهم البيئة والتهديدات التي يمكن أن تلقي بها علينا. وهنا يصبح من المحتم أن نتعلم من الناس الموجودين على الخطوط الأمامية، والذين يشهدون الظروف الحقيقية الموجودة في البيئة العالمية ويعيشونها. وما إن حققنا هذا الفهم، أمكننا صياغة هدفنا من خلال هذا المنظور. إذ علينا أن ندرك حجم قوتنا وقدرتنا وحدودنا. وأن نعرف التهديدات التي يمكننا التعامل معها، والتهديدات التي لا يمكننا التعامل معها، والفرص السانحة، ومتى نحسم اختياراتنا. كذلك علينا أن نفهم كيف نقيم تعاوناً ودعمًا دولياً، لكي نكتسب شرعية إضافية ونتقاسم الأعباء.

وكما قال الفيلسوف الصيني الحكيم صن تسو قبل أربعة وعشرين قرناً: «إن كنت تعرف عدوك وتعرف نفسك فلا تخاف من نتائج مئة معركة. وإن كنت تعرف نفسك ولا تعرف عدوك، فإنك ستلقى هزيمة مع كل انتصار تجنيه، أما إذا كنت لا تعرف عدوك ولا تعرف نفسك، فستهزم في كل معركة».

إن الولايات المتحدة هي الدولة المهيمنة على الكوكب، لكنها ليست القوة المطلقة، فلا يمكننا تشكيل العالم ليلائم رؤيتنا الإستراتيجية، فلننا بهذه القوة. ولا بد لإستراتيجيتنا أن تأخذ في الحسبان حدودنا

والقيود التي تفرضها علينا البيئة - بما في ذلك حقيقة لاعبين آخرين في العالم، بداية من الدول القومية حتى الجماعات الإرهابية، الذين سيستغلون أي وسيلة في جعبتهم لمعارضة السياسات الأمريكية أو تقويضها.

مع ذلك يمكننا التأثير على البيئة العالمية إلى حد بعيد، لكننا لم ندرك بعد كامل قدرتنا الكامنة في تحقيق ذلك.



تجيب الإستراتيجية عن أسئلة ثلاث: إلى أين نتجه؟ وكيف نصل إلى وجهتنا؟ وكم ستكون تكلفة ذلك؟... الغايات والسبل والوسائل (الموارد). وهي صياغة عملية، وليست كما يعتقد البعض أفكاراً مبهمة، أنتجتها عقول بعيدة عن الواقع.

إن إستراتيجية الأمن القومي هي صياغة شاملة لكل الغايات التي ترغب أي دولة في تحقيقها، والسبل والأساليب المتاحة لتحقيقها. إنها الوصف الكامل أو الرؤية العامة للظروف الموجودة في العالم حول أفضل الطرق للاستجابة لتلك الظروف، وتفسير ضرورة تلك الاستجابة. وتمنح الإستراتيجية الشرعية الكاملة لما يتبعها من أعمال والوصف الشامل لكل ما تحتاجه العناصر المكونة للحكومة، لكي تتكامل بعضها مع بعض من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية، التي لا بد أن يتضمن أساسها توجهاً واضحاً ومبادئ متسقة.

فما إستراتيجية الأمن القومي الخاصة بنا؟

كانت إستراتيجية أمريكا أثناء الحرب الباردة مفهومة تماماً، وكانت الإجابة عن ذلك السؤال سهلة: احتواء الاتحاد السوفيتي وردعه، ولم نكن الدرع الواقي واللاعب الرئيس فحسب في حماية العالم من الشيوعية، بل أيضاً في مساعدة دول العالم على نيل حريتها... فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونظم الحكم. كان جورج مارشال وجورج كينان هما من وضعوا هذه الإستراتيجية، وكانت تتميز بالاتساق، فقبلها كل الناس. وكانت تنتقل من رئيس إلى آخر ومن إدارة إلى أخرى، ونجحت إلى حد بعيد لمدة تقترب من خمسين عاماً.

لكن البحث عن إجابات لذلك السؤال اليوم يسبب الارتباك. فهل تلتزم إستراتيجيتنا بالمبادئ الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان، على سبيل المثال؟ الإجابة: أحياناً نعم، وأحياناً لا.

فإذا أرسلنا قواتنا المسلحة للتدخل في دول أخرى يكون هناك افتراض مسبق، بأن هذا التدخل مشتق من إستراتيجيتنا القومية، وما تتضمنه من مبادئ وأهداف، ومن تهديد واضح لمصالحنا القومية الحيوية المترابطة.

وفي بعض الأحيان كان تدخلنا في دول أخرى لأسباب إنسانية، كما فعلنا في جنوبي العراق وفي الصومال، لكن ليس كما فعلنا في روندا أو بروندي أو الكونغو أو السودان. وكان تدخلنا في جزر البلقان لأسباب أمنية أوروبية، ولم تكن الاعتبارات الإنسانية هي العنصر الحاكم في القرار. وقد ذهبنا إلى هاييتي بسبب تأثير الهجرة غير الشرعية علينا -وليس لأسباب إنسانية. وإذا كنا نفكر في التوجه الإنساني المحض

لكان الأولى بنا أن نذهب إلى مناطق في إفريقيا كانت المأساة الإنسانية فيها أشد تفاقماً. ولا يتوقف التضارب عند ذلك الحد.

فقد تدخلنا (ربما على استحياء) في كولومبيا على أمل وضع حد للتجارة غير المشروعة في المخدرات. لكن عندما أجبرتنا القاعدة على التحرك واتخاذ إجراءات معينة، أهملنا أمر أفغانستان أكبر منتج في العالم لنبات الخشخاش الذي يستخرج منه الأفيون. وبعد زوال نظام طالبان ارتفع إنتاج الخشخاش ارتفاعاً شديداً.

في بعض الأحيان قمنا بدعم حركات الاستقلال في بعض الدول، كما فعلنا في تيمور الشرقية، وهي نصف جزيرة صغيرة نائية، وليس لديها نظام اقتصادي مستقل بذاته. لكنها كانت تستحق الاستقلال بحق. من ناحية أخرى، قام الثوار في إقليم آتشيه، شمالي سومطرة، بما يمكن أن يكون حالة تاريخية أفضل لنيل الاستقلال، ولديهم من النفط ما يكفي لدعم اقتصاد مستقل. مع ذلك نقول إن مشكلات آتشيه لا بد أن يتم حسمها داخل الدولة الإندونيسية، وينطبق الأمر نفسه على الأكراد.

كانت إدارة بوش الحالية قد أعلنت مبدأ التدخل الوقائي من جانب واحد، وسواءً كان مبدأ بوش يتسم بالحكمة أو بالحماقية، لا يمكن أن ننكر أنه قد طبق كيفما اتفق وبلا أي ترابط منطقي. فهل كان صدام حسين يتصدر حقاً قائمة التهديدات بالنسبة للولايات المتحدة، أم أن كوريا الشمالية وإيران كانتا أشد منه خطورة؟

















إن عملية الإجابة عن أسئلة كهذه هو ما أعنيه ببناء إستراتيجية: فعن طريق الإجابات نبلور رؤيتنا، ونضع أهدافنا، ونحدد الإجراءات اللازمة لتحقيقها، ونفحص الموارد المتاحة بالنسبة لنا، ونقسمها، وننشئ الهيكل التنظيمي والبرامج اللازمة لتنفيذ أهدافنا ومواصلة تقدمنا.

الأهداف الإستراتيجية

يجب علينا أن نضع أهدافاً يمكنها على الأقل التعامل مع الظروف المضطربة، أو علاجها إن أمكن قبل أن تتفاقم وتتحوّل إلى أزمات، أهدافاً تعالج الأزمات المتصاعدة، لتقليل حالة عدم الاستقرار، التي تعقب حل الأزمات، أهدافاً تعيد الأمور إلى وضعها السوي بصورة تصلح معها إعادة البناء أو حتى التحولات الحقيقية. وينبغي أن تتضمن أهداف بلادنا الإستراتيجية ما يأتي:

- الحفاظ على استقرار أكبر عدد ممكن من الأقاليم والدول... ويقدر المستطاع.
- نقل الدول المضطربة الآن إلى حالة الاستقرار حيثما تيسر ذلك.
- وضع برامج لمواجهة حالات تزعزع الاستقرار.
- الدعم الكامل لحالات التعافي من الأزمات والمصالحة والتحول في المناطق التي تمثل أكبر تهديد.
- بناء القدرات الإقليمية، بدعم منا للتعامل مع الأوضاع غير المستقرة.

● وضع الخطوط العامة لإستراتيجية دولية، تشجع التعاون والمشاركة والإسهامات متعددة الأطراف.

هذه المبادئ هي الدعائم الأساسية لأي إستراتيجية معقولة للأمن القومي.

إنني براجماتي وواقعي، وأرى أن بلادنا لا يمكن أن تقوم بذلك كله، ولا يمكننا حل جميع المشكلات، فليس لدينا ما يكفي ذلك من موارد وأموال وطاقات ومهارات و معرفة مسبقة ولا اهتمام كاف، لنجعل العالم بأسره مستقراً.

لكن يمكننا احتواء الظروف المسببة لتزعزع الاستقرار أو إعاقتها في المناطق التي لها أهمية بالنسبة لنا. وبوسعنا إعادة الأوضاع السوية لحد معقول للمناطق التي تعاني من صراعات أو أزمات خطيرة، تلك المناطق التي لن نتمكن من ضبط كافة الأمور فيها، لكن بمقدورنا أن نصل فيها إلى نقطة يمكنهم عندها أن يعالجوا أمورهم بمفردهم، تلك الأماكن أن نراقبها ونضمن أن الأمور بها لن تتفاقم لتصل إلى عنف أو أزمة أو فوضى.

إن هذه النظرية الواقعية العملية لأهدافنا القومية توجه انتباهنا إلى حاجتين ماستين: تعاون دولي وتنمية إقليمية.

يجب أن نوجد تعاوناً بين المنظمات الدولية وغير الحكومية وندعمه

ليس بوسع الولايات المتحدة أن تقوم بذلك وحدها . فلا يمكننا أن نوجد عند كل أزمة تنشأ أو تتفجر . وستخفق إستراتيجيتنا القومية إن لم يكن هناك تعاون وثيق بيننا وبين كل من الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية .

وبرغم أن علاقتنا بالمنظمات الدولية اليوم متوترة، فإن من الواضح أننا في حاجة لتعاون دولي لمشاركة الأعباء بصورة أكثر فاعلية، واكتساب الشرعية، وتضافر الجهود . وفي إستراتيجيتنا وخططنا وبرامجنا نحتاج لتعريف الدور الذي نتوقعه ونسعى لتحقيقه من المنظمات الدولية (مثل هيئات الأمم المتحدة) والجماعات الإقليمية (مثل حلف الناتو)، والأحلاف والمنظمات غير الحكومية (مثل المنظمات الإنسانية والمنظمات الخيرية) . ويتيح الإجماع المتزايد على ضرورة إصلاح الأمم المتحدة فرصة للتعاون مع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين لإيجاد قدرات أوسع للأمم المتحدة في هذا المجال .

ويجب علينا، حيث يكون ذلك ملائماً، أن نبذل الجهد لإقناع هذه المنظمات بإقامة مشاركة دائمة معنا، وذلك لمنع الخلافات التي نواجهها عند اتباع أساليب تنشأ دون أساس عام لمعالجة مواقف بعينها . ولا يعني هذا أننا سنطمس هويتهم أو سنملي عليهم ما يفعلونه، وإنما يجب أن يعلموا أننا جميعاً نعمل معاً في سبيل تحقيق

أهداف، يمكن أن نتفق عليها كلنا... وأننا لا نسعى للسيطرة على العملية والتحكم فيها.

وفي التعامل متعدد الأطراف مع الآخرين، لن نتنازل عن سيادتنا، ولن نتخلى عن صنع قرارنا بأنفسنا؛ ونحن لا ندعو الآخرين لكي يسهموا في تحديد أفعالنا فإستراتيجيتنا القومية ليست قراراً جماعياً دولياً.

وبعدما نصنع قراراتنا، ونصوغ سياستنا الإستراتيجية، يمكننا أن نحل مسألة تنفيذ الإستراتيجية بصورة تعاونية وغير متعارضة، في إطار دولي متعدد الأطراف.

أثارت أزمة الإعصار تسونامي، في جنوب آسيا منذ مدة قريبة، التزاماً شديداً من منظمات غير حكومية ومنظمات إغاثة تابعة للأمم المتحدة ولعدد كبير من الدول. وقد جعلت ضخامة المسألة تنسيق جهود هذه المنظمات المتباينة (والمتخاصمة أحياناً) على الأرض، وتنسيق خططها وبرامجها أمراً جوهرياً. ونتائج هذا التنسيق إيجابية حتى الآن.



يجب علينا إيجاد تنمية إقليمية ودعمها.

إننا نعاني دائماً من الالتزامات التي تتجاوز مواردنا وتدفعنا إلى مواقف صعبة لا يظهر أنها تؤثر تأثيراً إيجابياً على مصالحنا القومية الحيوية. ونأسف لغياب الإمكانيات المحلية أو الإقليمية في التعامل مع المطالب التي تنشأ عن الأزمات.

وفي حالات عديدة، قد يسمح وجود استثمار متجانس ضئيل في إيجاد قدرات محلية من خلال المنظمات الإقليمية المتعاونة، بمعالجة هذه المشكلات... أو على الأقل، علاجها بأقل دعم من جانبنا. والأهم من ذلك أنه يمكن عمل ذلك على يد المسؤولين الإقليميين في المنطقة - بدعم منا ومن المجتمع الدولي. وفي حالات أخرى كثيرة تتوافر الإرادة المحلية، لكن تنقصها الوسائل والمهارات. وبناء هذه القدرات ودعمها هو استثمار الاستقرار والوقاية.

لقد أصابني الإحباط عند رفضنا الإقرار بما كان يمكن تحقيقه - وما كان يمكن إنقاذه - عن طريق تشجيع هذه البرامج ودعمها.

ولابد من إيجاد آليات للتعاون، لأن المنظمات الإقليمية لا تسد النقص بصورة آلية عند عجز الدول عن العمل معاً. فعندما كنت رئيساً للقيادة المركزية، كان أحد الأهداف الأساسية لوزير الخارجية «كون» فيما يتعلق بسياسة «تشكيل البيئة» هو إيجاد آليات لتنمية قدرة الدول على العمل معاً وحدها... وبصورة أعم بناء ثقتهم وقدراتهم على التعامل مع القضايا الأمنية. وكانت إستراتيجياتنا القومية تحاول الإجابة عن السؤال الذي أعقب تلك التوجهات مباشرة: «ما الذي يمكن أن تفعله القيادة المركزية لبناء الثقة والقدرة وآليات التعاون... وبذلك إيجاد قدر أكبر من النظام والاستقرار؟»

يتكون اتحاد دول شرق إفريقيا من ثلاث دول تجاهد من أجل استقرار منطقتهم هي كينيا وأوغندا وتنزانيا، ولديهم دافع قوي. فالآثار القادمة إليهم من الدول الضعيفة والفوضى الإقليمية الناتجة

عن ذلك قد تركت ندوباً غائرة - لاسيما في كينيا. فمع عدم وجود حكومة صومالية لضبط هذه العملية، اجتاح الخارجون عن القانون شمالي كينيا، فشنت عصابات قطاع الطرق الغارات، وقامت ميليشيات أمراء الحرب بغزوات، وعبرت العشائر والقبائل الصومالية الحدود إلى الأراضي الكينية للبحث عن ملاذٍ آمن. وكان لا بد من توفير الرعاية للاجئين بصورة أو بأخرى، وإعادة ترسيخ القانون والنظام، وكان اللاجئون طوال الوقت يثيرون التعصب الإسلامي في المناطق ذات الكثافة السكانية المسلمة في كينيا على طول الساحل وحول مومباسا. فانتشر الاضطراب، الذي نشأ في الصومال، عبر أنحاء كينيا.

إن إنشاء قوات حفظ السلام الخاصة بهم قد يمد الكينيين وغيرهم من أعضاء اتحاد دول شرق إفريقيا بالقدرة على اتخاذ إجراء لمنع الفوضى، الموجودة في دولة الجوار من الدخول إلى بلادهم. لكنهم كانوا على استعداد أيضاً في استخدام قواتهم في مهام حفظ السلام في مناطق أخرى، ربما أبعد في إفريقيا. ولم تكن نتائج تدخلاتهم دائماً مشجعة. ففي عام 1999 اشترك الكينيون في تدخل للأمم المتحدة في كارثة في سيراليون، ثم قام الكنديون وغيرهم من قوات حفظ السلام بإنقاذ الموقف لاحقاً.

إن لدى كينيا وأوغندا وتنزانيا - ولا سيما كينيا - قوات قوية، لكن مع نقص في التدريب والمعدات صرنا نتوقعه في البلدان الفقيرة. مع ذلك، عند توفير التدريب العسكري السليم والعتاد ووسائل النقل

والاستخبارات والدعم اللوجيستي، وكذلك التدريب على الوساطة والتفاوض والعمل داخل دول أخرى - وكل ذلك يمكننا أن نفعله بسهولة وبتكلفة منخفضة - ستصير قوات مثالية في حفظ السلام والمهام الإنسانية ومهام منع الأزمات.

كنت أعرف أن أي أزمة تنشأ في إفريقيا يمكن أن تجذب الاهتمام في الولايات المتحدة، وربما تحركنا لاتخاذ إجراءات ضدها... لكن ليس في المراحل الأولى مطلقاً حين يمكن أن تكون الأزمة أيسر في الحل. وكنت أعرف أن رد فعل أمريكا لا يأتي إلا عندما تستفحل الأزمة وتصير كارثة ضخمة... بعدما تبدأ وسائل الإعلام في تغطية الحدث، ونرى مشاهد القرى التي فجرتها القذائف، وصور المذابح، والنساء والأطفال الذين يتضورون جوعاً. وكنت أعرف أن الأمر يستدعي بث جرعة قوية من الهلع لتوليد قدر كافٍ من التأييد الشعبي ودعم الكونجرس في هذا البلد، والتمويل للبدء في عملية إغاثة إنسانية. ولكن إلى أن يحدث ذلك هذا تكون الأزمة قد تفاقمت بالفعل ويصير حلها أشد صعوبة وأكبر تكلفة.

وقلت لنفسى: «من الأفضل كثيراً للأفارقة أن يقوموا بهذا الدور بأنفسهم، وبخاصة لو كان بوسعهم أن يتخذوا الإجراءات الأولى التي يرفض الأمريكيون اتخاذها. فإذا قمنا بهذا العمل على نحو جيد، سننشئ جزءاً من الاستقرار الذي سوف ينتقل «بالعدوى» إلى جيرانهم وينتشر كالخضرة في الربيع».

وبوضع كل ذلك في الاعتبار، قمنا بإطلاق برنامج لإصلاح مواطن الضعف في «اتحاد دول شرق إفريقيا».

لكن الموضوع اصطدم بمتاريس مؤسسية. فقد كانت كينيا في منطقة عمليات القيادة المركزية، وكانت تنزانيا وأوغندا في منطقة عمليات القيادة الأوروبية المشتركة. فسألنا إن كان من الممكن أن تنتقل الدولتان على منطقة عملياتنا، فاعترضت القيادة الأوروبية. وبرغم أننا وافقنا آنذاك على عمل برامج مشتركة مع القيادة الأوروبية، فإن الجهود لم تستمر حقاً. ولكن حتى مع ذلك أحرزنا تقدماً جيداً في كينيا.

كان للبرنامج عناصر ثلاثة:

فعلى المستوى التكتيكي كان لدينا بالفعل برنامج قائم، يسمى «مبادرة حل الأزمة الإفريقية»، وكان يهدف إلى تدريب الأفراد والوحدات الصغيرة وإمدادهم بالمعدات من أجل المهام الإنسانية وحفظ السلام. كانت المبادرة تستحق الجهد وكانت ناجحة طوال مدة استمرارها - لكن كان المجال أصغر إلى حد بعيد من أن يعطي الأفارقة أنواع قدرات العملية التي كانوا في حاجة إليها.

فقد كانوا في حاجة للمساعدة على المستويين الإستراتيجي والتنفيذي، وتحديدًا في حاجة إلى مناورات ضخمة وتدريب ميداني على مستوى كتائب المشاة والقيادة. ولتحقيق هذه الغاية قفزت بالمبادرة عدة خطوات عن طريق الجمع بين القوات الإفريقية المحلية والقوات الأمريكية في مناورة ميدانية سنوية تضم لواءً كاملاً تسمى «النيران

الطبيعية». وكانت المناورة تركز على مهمة حفظ السلام ومهام إنسانية واقعية. وكان رجال القوات المسلحة يعملون مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات الإغاثة الدولية جنباً إلى جنب. وقد وفرت فرقنا الطبية سواء طب بشري أو طب أسنان أو طب بيطري تدريباً آخر، (وقد قاموا بأعمال جليلة كثيرة بالفعل في القرى المحلية).

وعلى المستويين السياسي والإستراتيجي، قمنا بدعوة قادة عسكريين وسياسيين كبار ورؤساء المنظمات غير الحكومية لمناقشة عملية صنع القرار المشترك في المهام الإنسانية. وكان يطلب منهم الإجابة عن السؤال الآتي: كيف نصل إلى الإجماع في قرارات إجرائية وإستراتيجية حاسمة وكيف نجمع عناصر متباينة معاً على الأرض.

كانت لديّ خبرة سابقة في إطلاق هذا النوع من البرامج. فعندما كنت برتبة فريق، قائداً للقوات الخاصة بحملة المارينز الأولى، بدأنا «إميرالد إكسبريس» وهو منتدى رفيع المستوى لهذا النوع بالذات من المناقشة التي أصبحت نموذجاً «للمرح الذهبي»، الذي كان يركز وحده على قضايا المشاركة في إفريقيا، وقد تم عقد أول مؤتمرات «المرح الذهبي» في كينيا عام 2000.

أما اليوم فترغب منظمة الوحدة الإفريقية في تولي أمر أزمة دارفور في السودان، لكنها لا تزال تجاهد ليتحقق ذلك. لم ينجز إلا القليل فيما يخص بناء قدرات الدول الأعضاء لتتدخل وتحل هذه المواقف. ففي كثير من الأحيان، تدخلت منظمات إفريقية لكنها تعثرت أو أخفقت في مناطق مثل ليبيريا وسيراليون، وإنه لفي مصلحتنا

ومصلحة دول العالم الأول الأخرى أن تقوم ببناء قدرات جادة لما قبل وقوع الأزمة في هذه المنظمات وكذلك دعم التزامنا.

إن التعاون الدولي وإنشاء المنظمات الإقليمية التي يمكنها معالجة الأزمات ومساعدة الدول الأخرى في المنطقة لابد أن يكون جزءاً متمماً لعملية صياغة إستراتيجية الأمن القومي الخاصة بنا.

وإن إستراتيجية الأمن القومي الشاملة الواضحة ستجيب عن أسئلة حاسمة حول الرؤية الإستراتيجية - أين نريد أن نتجه؟ ما الذي نحاول عمله؟ لكنها أيضاً تفعل ما هو أكثر من ذلك، فهي تسيّر السياسات والبرامج والهياكل التنظيمية وتخصيص الثروة التي تجعل الرؤية واقعاً.

لنفرض أن شركة ما على وشك أن تقدم عرض بيع ضخمة. ولكي يتم ذلك سيقوم كبير المديرين التنفيذيين (أو ربما أحد نوابه) بتقديم رؤية لما يريد إنجازه بالوسائل المتاحة. سيعرض للأدوات المتاحة التي من شأنها أن تجعل العرض حياً، وكذلك الأفراد المؤهلين لتقديم هذا العرض، وسيهتم بالجمهور الذي ينوي بيع هذا العرض له، وسيُنظر إلى عوامل أخرى لها تأثير على العرض. إن كل عامل من هذه العوامل ينبع مباشرة من الرؤية التي بدأ بها، فإذا غابت الرؤية تحول العرض إلى فوضى.

ولنفرض أن أسرة ما على وشك السفر في أجازة. فقبل أن يحزموا أغراضهم في السيارة سيكون لديهم تصور للجهة التي سيذهبون

إليها، وكيف ستكون خطتهم في الذهاب إلى هناك. وهذا التصور مبني في المقام الأول على معرفتهم بمكان الأجازة. ثم يضع التصور أهداف الأجازة وخططها، وبمجرد أن يتم ذلك، يمكن للأسرة تنفيذ التصور. وعند غياب هذا التصور تضع الأسرة الأغراض في سيارتها، وينطلقون إلى حيث تذهب الرياح بهم.

وليست الإستراتيجية أفكاراً، بل إنها تولد وتتحقق داخل الخنادق. فهي التي تسيّر الأعمال والمنظومات والهيكل التنظيمية التي تنتج الأفعال.

